

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

23/03/2016



منتدى المناصفة والمساواة ينظم ندوة حول "الحقوق الإنسانية للنساء ما بين الأداء الحكومي والإنتاج التشريعي"

22 مارس, 2016 231

تفعيلا للبرنامج الوطني المخلد لعيد المرأة، ينظم المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية، ومنتدى المناصفة والمساواة، ندوة وطنية حول موضوع "الحقوق الإنسانية للنساء ما بين الأداء الحكومي والإنتاج التشريعي" وذلك يوم الجمعة 25 مارس 2016، بقاعة العروض التابعة لفندق كولدن تولى فرج، بالرباط، ابتداء من الساعة الرابعة بعد الزوال، حيث من المقرر أن تتميز جلستها الافتتاحية بكلمة الرفيق محمد نبيل بنعبد الله، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية.

وستعرف هذه الندوة مشاركة كل من السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، **والسيد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، والرفيقة رشيدة الطاهري عضوة المكتب السياسي للحزب ونائبة برلمانية فضلا عن عدد من فعاليات المجتمع المدني والحقوقية الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة.

وتهدف هذه الندوة، التي ستترأس أشغالها الرفيقة شرفات أفيلال عضوة المكتب السياسي، إلى تسليط الضوء على حصيلة بلادنا في مجال صون مكتسبات القضية النسائية، والارتقاء بحقوق المرأة المغربية، سواء على المستوى التشريعي، أو على صعيد الأداء الحكومي، لا سيما في ما يتصل بتفعيل مقتضيات الدستورية الخاصة بالمناصفة والمساواة، وما يثيره ذلك من تقييمات مختلفة بين الفاعلين السياسيين والحقوقيين، بالنظر إلى تعدد المنطلقات والتوجهات الفكرية والسياسية، وذلك بغاية تعزيز رؤية التوجه الديمقراطي و الحدائي في ما يتعلق بسؤال المساواة ببلادنا.

<http://ppsmaroc.com/ar/%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D9%8A%D9%86%D8%B8%D9%85-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%AD%D9%88/>



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
CONSEIL NATIONAL DES DROITS DE L'HOMME
Conseil national des droits de l'Homme

7775 4

بيان اليوم

ندوة وطنية حول موضوع الحقوق الإنسانية للنساء ما بين الأداء الحكومي والإنتاج التشريعي

من تنظيم المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية ومنتدى المناصفة والمساواة

البرنامج

- الرابعة بعد الزوال
- الجلسة الافتتاحية
- كلمة السيد محمد نبيل بنعبد الله الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية
- المداخلة الأولى
- السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية
- الخطبة الحكومية للمساواة، أية حصيلية؟
- المداخلة الثانية
- السيدة رشيدة الطاهري، نائبة برلمانية
- « الحقوق الإنسانية للنساء من منظور التشريع المغربي،
- المداخلة الثالثة
- السيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان
- « الحقوق الإنسانية للنساء، المكتسبات والعوائق،
- مناقشة عامة
- ردود المتدخلين
- تسيير الندوة:
- شرفات أفيلال الوزيرة المنتدبة المكلفة بالماء وعضوة المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية

تفعيلا للبرنامج الوطني المخلد لعهد المرأة، ينظم المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية، ومنتدى المناصفة والمساواة، ندوة وطنية حول موضوع «الحقوق الإنسانية للنساء ما بين الأداء الحكومي والإنتاج التشريعي» وذلك يوم الجمعة 25 مارس 2016، بقاعة العروض التابعة لفندق كولدن توليب فرج، بالرباط، ابتداء من الساعة الرابعة بعد الزوال، حيث من المقرر أن تتميز جلستها الافتتاحية بكلمة محمد نبيل بنعبد الله، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية.

وستعرف هذه الندوة مشاركة كل من بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، رشيدة الطاهري عضوة المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية ونائبة برلمانية، فضلا عن عدد من فعاليات المجتمع المدني والحقوقية الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة.

وتهدف هذه الندوة، التي ستترأس أشغالها شرفات أفيلال الوزيرة المنتدبة المكلفة بالماء وعضوة المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية، إلى تسلط الضوء على حصيلية بلادنا في مجال صون مكتسبات القضية النسائية، والارتقاء بحقوق المرأة المغربية، سواء على المستوى التشريعي، أو على صعيد الأداء الحكومي، لا سيما في ما يتصل بتفعيل المقتضيات الدستورية الخاصة بالمناصفة والمساواة، وما يثيره ذلك من تقديمات مختلفة بين الفاعلين السياسيين والحقوقيين، بالنظر إلى تعدد المنظقات والتوجهات الفكرية والسياسية، وذلك بغاية تعزيز رؤية التوجه الديمقراطي والحداثتي في ما يتعلق بسؤال المساواة ببلادنا.



تقدم كبير في النهوض بحقوق المرأة في ظل تحديات يتعين رفعها

13/9/2016

الرباط (و م ع) - أكد ثلة من الأكاديميين والفاعلين الحقوقيين، يوم الجمعة 18 مارس الجاري بالرباط، أن المغرب حقق، خلال السنوات الأخيرة، تقدما كبيرا في مجال تعزيز حقوق المرأة، إلا أنه ما تزال ثمة تحديات ماثلة أمامه، سيما في شقها المتعلق بالولوج إلى التعليم، وإلى مراكز المسؤولية السياسية والاقتصادية.

واعتبرت هذه الفعاليات، خلال مشاركتها في لقاء نظم بجامعة محمد الخامس بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، تحت شعار «تمكين المرأة: ديمقراطية المناصفة»، أنه حان الوقت لكي تلج المرأة المغربية الفضاء العمومي.

وقالت الكاتبة العامة للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، أمينة بوعياش، إن هذا اللقاء يروم تدارس القوائين والتدابير الكفيلة بتنفيذ مبادئ ديمقراطية المناصفة، لتمكين المرأة من أن تكون فاعلة رئيسية في العمل السياسي والتنمية السوسيو-اقتصادية.

وأبرزت بوعياش، في هذا الصدد، الإكليات والأدوات التي وضعت لهذه الغاية، مثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وإصلاح مدونة الأسرة، لافتة إلى أن الطريق ما يزال طويلا في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة، سيما في ما يتعلق بتعليم الفتيات في الوسط القروي. من جانبها، شددت الفيلسوفة والأستاذة الفخرية بجامعة برشلونة المستقلة، ماريينا سوبيراتس، على ضرورة إنهاء «هيمنة الذكور على الجامعات وأماكن أخرى»، مبرزة أن «تقسيم العمل على أساس الجنس أصبح لا معنى له».

كما دعت إلى ولوج الفتيات إلى التعليم في المناطق القروية، وحرية حركية المرأة في الأماكن العامة، مع عدم تعرضها لأي نوع من التحرش، وولوجها فضاء وسائل الإعلام، علاوة على القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (الجسدي أو الفظي) وتعزيز تمثيل المرأة في الحياة السياسية. أما مدير الدراسات بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، نادر المومني، فأوضح بأن المجلس يستند في مقاربتة لموضوع تمكين النساء على مرجعيتين، تتمثلان، من جهة، في الدستور المغربي، الذي ينص على مقتضيات تهتم المساواة والمناصفة، ومن جهة أخرى على الالتزامات والاتفاقيات التي صادق عليها المغرب على المستوى الدولي. في سياق ذلك، أكد المومني على «الواجب السياسي» للسلطات العمومية باستعمال كل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف.

من جانبها، أشادت نائبة رئيس جامعة محمد الخامس بالرباط المكلفة بالشؤون الأكاديمية والطلابية، إلهام برادة، بالإنجازات التي حققتها هذه الجامعة في مجال المناصفة، مشيرة إلى أنه من أصل 79 ألف طالب المسجلين، 51 في المائة منهم فتيات. وأضافت أن المرأة تمثل 50.5 في المائة من الموظفين الإداريين و35 في المائة من المدرسين.

يشار إلى أن هذا اللقاء، الذي نظمته جامعة محمد الخامس بالرباط بالتعاون مع السفارة الإسبانية في المغرب، ومعهد ثريانتس ومركز العمل الثقافي الجامعي المواطن، شكل مناسبة للانكباب على وضعية المرأة في مجتمعات اليوم، فضلا عن مناقشة السبل الكفيلة بتمكين النساء أكثر من ولوج الأماكن العمومية.

عتبات الجسد، عتبات الروح... آفاق فنية متعددة

23 مارس 2016 - 09:17

إحياء لليوم الوطني للأشخاص في وضعية إعاقة و الذي يصادف 30 مارس من كل سنة، **تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرباط سلا القنيطرة** و متحف بنك المغرب معرضا للفن التشكيلي لفنانات وفنانين يجمعهم الإبداع و وضعية الإعاقة حيث سيقام حفل الافتتاح كل من والي بنك المغرب، السيد عبد اللطيف الجواهري ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد ادريس اليزمي، وذلك يوم الثلاثاء 29 مارس 2016 على الساعة السادسة مساءً وسيستمر المعرض إلى غاية 30 أبريل 2016 بمتحف بنك المغرب الكائن بزاوية شارع علال بن عبد الله وشارع القاهرة بالرباط.

ويراهن منظما المعرض، الذي سيعرف مشاركة أزيد من عشر فنانات وفنان من عدة مدن مغربية، على جعل هؤلاء المبدعات والمبدعين يضعون بصمة الإنتاج الفني حيث تختفي الإعاقة وتترك المجال لقوة الإبداع، ويصبح الفن قوام الوجدان وطريقة للتعبير عن الذات، فبغض النظر عن الاختلافات سنتقلنا لوحات هذا المعرض إلى العالم الانفرادي لكل فنان للتعبير عن ميولاته الفنية من خلال استعراض لوحات تشكيلية أبدعها بألوان وأشكال امتزجت لتفصح عن إبداعات ترقى بالروح إلى معالم الفن الجميل والألوان الساحرة.

ويعتبر تنظيم هذا الحدث الإبداعي ترجمة فعلية للشراكة القائمة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وبنك المغرب وتجسيدها للاهتمام المشترك بمختلف قضايا حقوق الإنسان في شتى تجلياتها.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك في اجتماع بحيف حول تحديات حماية حقوق الإنسان

يشارك وفد عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتأسسه رئيس المجلس ادريس اليزمي، ما بين 21 و23 مارس الجاري، بحيف، في الدورة الـ 29 للاجتماع السنوي للجنة الدولية للتنسيق بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتي تضم مئات المؤسسات الوطنية. وستخصص اللجنة ندوتها الرئيسية لهذا الاجتماع، الذي سيحضره وفد من المجلس يتأسسه السيد ادريس اليزمي رئيس المجلس، لموضوع "التحديات الراهنة لحماية حقوق الإنسان" من خلال تسليط الضوء بشكل خاص على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في وضعيات النزاع وما بعد النزاع وفي حماية اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين والمشردين داخليا فضلا عن دورها في مكافحة عدم التسامح والعنصرية وكرهية الأجانب. وستندرس الاجتماع أيضا سبل تنفيذ إعلان "ميريدا" حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المعتمد في أكتوبر 2015 بالمكسيك.

من جهة أخرى، سينكب الاجتماع على مشروع إستراتيجية تواصل لجنة التنسيق الدولية بالإضافة إلى تقديم التقرير المالي وتقرير أنشطة اللجنة وكذا تجديد مكتبها وانتخاب رئيسها وأمينها العام الجديدين، بالإضافة إلى تقديم تقرير اللجنة الفرعية للاعتماد.

وفي هذا الصدد، سينظم حفل لسليم شهادات الاعتماد للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومن بينها المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي درست اللجنة الفرعية للاعتماد مدى مطابقتها لمبادئ باريس المؤطرة لعمل المؤسسات الوطنية في نونبر 2015.

ويتميز لقاء لجنة التنسيق الدولية لهذا العام بتنظيم "فضاء تبادل المعارف" وهي مبادرة أولى من نوعها تسمح للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بعرض الأنشطة والأعمال التي تقوم بها في ارتباط مع موضوع الندوة الرئيسية، بما يسمح بتبادل التجارب والممارسات الفضلى والإصدارات بين هذه المؤسسات.

وعلى هامش اجتماع لجنة التنسيق الدولية، سيعقد اجتماع المجلس الإداري للجمعية الفرانكوفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان، التي يتأسسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وسيخصص هذا الاجتماع لتقديم تقرير أنشطة الجمعية وتقريرها المالي برسم سنة 2015 بالإضافة إلى خطة عمل سنة 2016 وتقديم الموقع الإلكتروني الجديد للجمعية.

كما ستعقد الجمعية العامة للشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وكذا اجتماع لجنة الإشراف على الشبكة.

وسيشهد الاجتماع السنوي للجنة التنسيق، تنظيم جملة من اللقاءات الموازية ستتناول عددا من المواضيع من قبيل "المؤسسات الوطنية ودورها في الوقاية من النزاعات وحماية ضحايا الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان في حالات ما بعد النزاع"، "المؤسسات الوطنية وحماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، "دور المؤسسات الوطنية في إلغاء عقوبة الإعدام".

من جانب آخر، سيجري رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان اجتماعات ثنائية على هامش اجتماع لجنة التنسيق خاصة مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومسؤولي جمعية الوقاية من التعذيب (APT) والرئيس الجديد للجنة التنسيق الدولية وعدد من رؤساء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان العربية والإفريقية واللاتينية.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان مصنف من طرف لجنة التنسيق الدولية ضمن الفئة (أ) كمؤسسة مطابقة لمبادئ باريس الناظمة لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان منذ سنة 2002، بعدما تمت إعادة اعتماده في نفس الفئة سنتي 2007 و2011؛ وهو تصنيف يعني أن عمل المؤسسة متطابق مع مبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي اعتمدها الأمم المتحدة سنة 1993.

وقد سبق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أيضا أن اضطلع برئاسة لجنة التنسيق الدولية سنتي 2002 و2003.



منتدى المناصفة والمساواة ينظم ندوة حول "الحقوق الإنسانية للنساء ما بين الأداء الحكومي والإنتاج التشريعي"

22 مارس, 2016 231

تفعيلا للبرنامج الوطني المخلد لعيد المرأة، ينظم المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية، ومنتدى المناصفة والمساواة، ندوة وطنية حول موضوع "الحقوق الإنسانية للنساء ما بين الأداء الحكومي والإنتاج التشريعي" وذلك يوم الجمعة 25 مارس 2016، بقاعة العروض التابعة لفندق كولدن تولى فرج، بالرباط، ابتداء من الساعة الرابعة بعد الزوال، حيث من المقرر أن تتميز جلستها الافتتاحية بكلمة الرفيق محمد نبيل بنعبد الله، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية.

وستعرف هذه الندوة مشاركة كل من السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، **والسيد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، والرفيقة رشيدة الطاهري عضوة المكتب السياسي للحزب ونائبة برلمانية فضلا عن عدد من فعاليات المجتمع المدني والحقوقية الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة.

وتهدف هذه الندوة، التي ستترأس أشغالها الرفيقة شرفات أفيلال عضوة المكتب السياسي، إلى تسليط الضوء على حصيلة بلادنا في مجال صون مكتسبات القضية النسائية، والارتقاء بحقوق المرأة المغربية، سواء على المستوى التشريعي، أو على صعيد الأداء الحكومي، لا سيما في ما يتصل بتفعيل مقتضيات الدستورية الخاصة بالمناصفة والمساواة، وما يثيره ذلك من تقييمات مختلفة بين الفاعلين السياسيين والحقوقيين، بالنظر إلى تعدد المنطلقات والتوجهات الفكرية والسياسية، وذلك بغاية تعزيز رؤية التوجه الديمقراطي و الحدائي في ما يتعلق بسؤال المساواة ببلادنا.

<http://ppsmaroc.com/ar/%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D9%8A%D9%86%D8%B8%D9%85-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%AD%D9%88/>

بشراكة بين حزب التقدم والاشتراكية ومنتدى المناصفة والمساواة

الحقوق الإنسانية للنساء موضوع ندوة وطنية الجمعة

الحقوق الإنسانية للنساء موضوع ندوة وطنية الجمعة تكبير الخط + تصغير الخط - | عادي - الثلاثاء 22 مارس 2016 - 19:20

أمل الهواري - متدربة

بشراكة بين حزب التقدم والاشتراكية ومنتدى المناصفة والمساواة، ينتظر أن تنظم يوم الجمعة ندوة وطنية حول موضوع "الحقوق الإنسانية للنساء ما بين الأداء الحكومي والإنتاج التشريعي"، بقاعة العروض التابعة لفندق كولدن توليب فرج الرباط.

ومن المقرر أن تفتتح الندوة بكلمة للأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، محمد نبيل بن عبد الله، كما ستشرف على أشغالها شرفات افيلال، عضو المكتب السياسي للحزب.

الندوة ستعرف مشاركة كل من وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية السيدة بسيمة الحقاوي، **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي**، ورشيدة الطاهري عضو المكتب السياسي للحزب، إضافة إلى العديد من فعاليات المجتمع المدني والحقوقية الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة.

Un dirigeant du PJD ose remettre en question le système d'héritage

Moqrii Abou Zayd ne risque-t-il pas de se voir traité d'impie par Hakkaoui et Benkirane ?

L'information est passée inaperçue. Pourtant, elle n'a rien d'anodin. Al Moqrii Abou Zaid Al Idrissi, parlementaire du PJD et dirigeant assez en vue de la mouvance islamiste marocaine, a appelé à une révision du système d'héritage et à la modification de ses règles en conformité avec les valeurs en vigueur dans la société marocaine. «Les valeurs de soutien financier et de responsabilité imposées aux hommes envers les femmes ne sont plus les mêmes comme à l'époque de la Révélation du Coran», a-t-il indiqué lors d'une conférence organisée par le Mouvement unification et réforme (MUR) samedi dernier à Salé. Et de préciser : « La femme exerce aujourd'hui le même travail que l'homme. Elle assume les mêmes responsabilités et prend en charge sa famille au même titre que l'homme et il serait donc injuste de garder le système d'héritage sans changement».

Comment conçoit-il ce changement ? Pour le dirigeant pjdiste, la question de l'héritage a été souvent débattue selon deux points de vue contradictoires. Entre ceux qui conçoivent les règles de la Charia selon l'optique traditionaliste et qui sont contre tout changement et ijthad, et ceux qui sont pour une annulation pure et simple de ces règles de la Charia y compris celles relatives à l'héritage. Pour dépasser ces deux optiques, Al Moqrii Abou Zaid Al Idrissi estime que la révision de la question de l'héritage doit être inspirée de la réalité marocaine et loin de toute contrainte, qu'elle émane de l'Onu ou de l'Occident en particulier. Mais comment compte-t-il s'attaquer à la problématique? La révision passe-t-elle par un contournement des règles explicitement édictées par le Coran? Va-t-elle se référer à l'ijthad (jurisprudence) des oulémas alors que très peu d'entre eux s'aventurent sur ce terrain? Silence radio.

Mais avant de répondre à ces questions, qu'en est-il de la position officielle de son parti ? Est-il devenu moins réticent à l'idée de révision du système de l'héritage ? Est-il prêt à soutenir l'approche de son parlementaire ? **Et qu'en est-il de sa position récemment affichée concernant la proposition du CNDH de réviser le Code de la famille**, dans le but de permettre aux femmes de bénéficier des mêmes droits successoraux que les hommes, et qu'il a qualifié de «violation flagrante» de la Constitution et notamment l'article 19 qui « encadre l'égalité homme-femme par les constantes religieuses et nationales» du Maroc ? Qu'en est-t-il également de la position de Bassima Hakkaoui, ministre de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement social, qui a déclaré, que les préceptes coraniques sont clairs sur la question de l'héritage et que l'homme et la femme ne peuvent pas être traités sur un pied d'égalité. Mieux, elle a jugé que s'il y a mutations sociétales exigeant des réformes, c'est au législateur de trouver un moyen de protéger la femme ? La voix d'Al Moqrii Abou Zaid Al Idrissi est-elle singulière au sein du PJD ?

« Il faut nuancer, d'une part, entre la position et le discours officiel du parti de la Lampe et la mouvance islamiste sur cette question qui demeure ferme et constante contre toute réforme de l'héritage comme l'atteste le dernier tollé soulevé contre le CNDH. Et d'autre part, le discours non officiel circulant en aparté et dans les coulisses parmi les pro-islamistes qui sont pour une révision de cette question », nous a précisé Khadija Rebbah, présidente de la Coordination nationale pour la démocratisation de la parité.

Pour elle, les propos du député pjdiste s'inscrivent dans un contexte particulier. Celui du débat sur la question de l'héritage soulevé par les acteurs associatifs féministes. Mais, elle met en doute le timing de cette sortie médiatique. « Nous redoutons une instrumentalisation de cette question à des fins électoralistes, d'autant qu'on est à quelques mois du scrutin législatif. Nous craignons que ce débat de société se convertisse en sujet électoral à leur profit et donc sacrifie un débat à fort enjeu sociétal à des fins purement politiciennes», nous a-t-elle précisé. Et d'affirmer : « C'est pourquoi il ne faut pas accorder à ces propos plus d'importance qu'ils ne méritent ».

Notre source estime que la question de l'héritage s'impose aujourd'hui, qu'on le veuille ou non, dans un contexte de mutations de l'institution familiale et des structures symboliques des relations entre homme et femme. « Ce n'est pas l'Occident ni l'ONU qui ont dicté ce sujet. Le débat n'a rien de récent, car il a déjà été abordé par des partis politiques depuis les années 60-70 », a-t-elle précisé. Et de conclure : « Le nombre de femmes chefs de foyers ou celui des femmes qui sont dans la vie active et prennent en charge leur foyer exigent une refonte du problème de l'héritage, tout en prenant en considération les mutations en cours ainsi que certaines pratiques des Marocains qui ont commencé à régler autrement cette question de succession (testament, vente, entre autres).

Santé

Ces facteurs socioculturels qui freinent l'accès aux soins

Mohamed Amine Hafidi, LE MATIN 22 March 2016 - 16:49

La possibilité d'accès aux soins ne dépend pas seulement des infrastructures sanitaires et des équipements, mais aussi des mentalités et des inégalités sociales.

Le service maternité de l'hôpital Ben M'sik de Casablanca organise le 26 mars une journée d'étude afin de décortiquer les déterminants socioculturels et leur impact sur la santé des femmes.

Au Maroc, les déterminants socioculturels peuvent constituer des facteurs qui freinent l'accès de la population, en particulier les femmes, aux services de santé. Quels sont ces déterminants et comment les contourner ? À cette question, des experts et des professeurs tenteront d'y apporter des éléments de réponse lors d'une journée d'étude le 26 mars à Casablanca. Cette journée sera organisée par le service maternité de l'hôpital Ben M'sik, avec l'appui de la délégation du ministère de la Santé de Ben M'sik, et connaîtra la participation du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et de l'Organisation mondiale de la santé (OMS), entre autres.

Ainsi, l'événement s'intéressera à des facteurs qu'on ne prend pas assez en compte lors de la mise en œuvre des stratégies de santé au Maroc.

«L'accès aux soins ne dépend pas seulement des infrastructures sanitaires, des équipements et de la baisse des prix des médicaments. Parfois, les mentalités et les inégalités sociales empêchent un accès à ces soins», nous déclare Rachid Aboutaieb, membre du comité d'organisation de la journée d'étude. Selon Aboutaieb, les croyances et les pratiques qui en découlent, les traditions néfastes pour la santé des femmes, les tabous, les fausses idées, les mentalités et le système de valeurs peuvent représenter des obstacles considérables à l'accès aux soins. D'autant plus que ces déterminants culturels impactent particulièrement les femmes puisqu'elles constituent l'une des franges les plus vulnérables de la société marocaine. Elles restent confrontées à la précarité socioéconomique, à l'analphabétisme et au poids de certaines coutumes.

La journée d'étude sera ainsi l'occasion d'évaluer les politiques de santé conduites au Maroc et leur impact sur la santé des femmes. Il s'agira également de débattre des moyens à mettre en œuvre pour réduire les inégalités qui persistent entre milieux de résidence, régions et catégories socio-économiques. «Les déterminants sociaux et culturels de la santé des femmes seront identifiés lors de cette journée. Il s'agit des éléments qui peuvent créer un obstacle à l'accès des femmes aux services de protection de santé et qui devront donc être pris en considération lors de l'élaboration des politiques publiques sur la santé», soulignent les organisateurs. Des propositions seront également formulées suite aux travaux de la journée d'étude ainsi que les programmes dont pourraient bénéficier les femmes vulnérables.

Questions à Rachid Aboutaieb, professeur-chercheur spécialiste en urologie à la Faculté de médecine et de pharmacie de Casablanca

«Certains hommes refusent que leurs femmes soient auscultées par des médecins hommes»

Vous allez organiser une journée d'étude sur les déterminants socioculturels et leur impact sur la santé des femmes au Maroc. À quels déterminants faites-vous allusion ?

Malgré les réalisations et avancées dans le domaine de la santé, en termes d'indicateurs de santé, le Maroc accuse encore du retard. La femme constitue le maillon faible au niveau de ces indicateurs. Elle souffre également d'obstacles socioculturels que le ministère de la Santé ne peut contrecarrer seul. En effet, mis à part son côté technique et opérationnel, chaque stratégie devrait prendre en compte ces facteurs qui sont déterminants pour l'accès aux soins.

À titre d'exemple, il y a encore des femmes qui ne peuvent pas se déplacer à l'hôpital sans l'accord de leurs maris. Certains hommes refusent que leurs femmes soient auscultées par des hommes, même s'il n'existe pas d'alternatives. L'analphabétisme aggrave la situation lorsque des patientes ne comprennent pas le langage des médecins ou les ordonnances.

Quelles sont les solutions selon vous pour combattre ces obstacles socioculturels ?

Des propositions seront présentées lors de la journée d'étude. L'objectif est de décortiquer ces facteurs socioculturels et d'évaluer leur impact sur la santé des femmes. Des médecins, des spécialistes et des sociologues vont débattre de ce sujet. Un épidémiologiste français qui avait réalisé une étude intéressante sur cette problématique devra aussi intervenir, ainsi que des représentants du CNDH et de l'Organisation mondiale de la santé.



[Colloque] AFRIQUE: LA COP21... ET APRÈS Le 30 mars 2016 de 10h à 18h au Palais du Luxembourg

Afrique



Sous le parrainage d'Esther Benbessa, Sénatrice du Val-De-Marne,

le collectif Wangari Maathai,

en partenariat avec la Fondation de l'Ecologie Politique,
vous invitent au colloque:

AFRIQUE: LA COP 21... ET APRÈS?

Le 30 mars 2016 de 10h à 18h

Salle Gaston Monnerville, Palais du Luxembourg,
26 rue Vaugirard, 75006 Paris

HORAIRES ET PROGRAMME

9h30 Accueil du public

10h00 Ouverture du colloque

Esther BENBASSA, Sénatrice du Val-de-Marne

Régis ESSONO, membre du collectif «Wangari Maathai» et du groupe Afrique-EELV

Lucile SCHMID, Vice-Présidente de la Fondation de l'Ecologie Politique (FEP)

*** 10h15-11h45 - TABLE RONDE 1 "Analyser l'accord de Paris: quels apports et quelles limites?"**

Aïssatou DIDUF, Chargée de plaidoyer climat à l'ENDA-Tiers-Monde

Ronan DANTEC, Sénateur de Loire Atlantique, Porte-parole climat de l'organisation mondiale des villes, CGLU

Lucile DUFOUR, Responsable négociations internationales, Réseau Action Climat

Stéphane GOMPERTZ, Ambassadeur en charge de la COP21 pour l'Afrique, Ministère des Affaires Etrangères

*** 11h45-13h15 - TABLE RONDE 2 "Concilier le temps court des urgences climatiques et l'Accord de Paris: inégalités socio-écologiques, conflits, et souveraineté alimentaire."**

Alex BASTIEN, Chercheur à l'IRIS

Bezunesh TAMRU, Professeure des Universités, Vice-présidente de l'Université Paris 8

François GEMENNE, Directeur exécutif du programme Politiques de la Terre -Sciences Po – USPC et professeur associé à l'Université de Versailles Saint-Quentin-en-Yvelines

Jeanne-Maureen JORAND, chargée de plaidoyer à CCFD-Terre Solidaire

13h15 -14h15 : Déjeuner libre

*** 14h30-16h00 - TABLE RONDE 3 "RSE et enjeu climatique: le rôle des acteurs non-étatiques dans l'Afrique post-COP21"**

Danielle AUROI, Présidente de la commission des Affaires européennes, Députée du Puy-De-Dôme,

Lauraline BOURIT, Chargée de campagne industries extractives et RSE, Les Amis de la Terre,

Nabila TBEUR, Chargée de mission, **Conseil National des Droits de l'Homme** (Maroc)

Héliène VALADE, Directrice développement durable du groupe Suez environnement et Présidente de la Plateforme nationale pour la RSE (sous réserve)

*** 16h00-17h30 - TABLE RONDE 4 "La transition vers une Afrique verte, au-delà de l'Accord de Paris: comment bâtir des sociétés soutenables?"**

Brigitte AMEGANVI, Présidente de l'association Synergie-Togo

Khaled IGUÉ, Président du think thank Afrique 2030

Géraud MAGRIN, Professeur Université Paris 1 Panthéon Sorbonne, Laboratoire de géographie PRODIG

Albert ONDO DSSA, Directeur du Laboratoire d'économie appliquée de l'Université Omar Bongo (Gabon)

Clôture

Régis ESSONO, membre du collectif «Wangari Maathai» et du groupe Afrique EELV

Nabila TBEUR, Chargée de mission, **Conseil National des Droits de l'Homme** (Maroc)

18h00 : Fin du colloque

<http://www.mediaterre.org/actu,20160322193851,11.html>

<http://jambocongo.net/ynnews/news/view/66136>